

آليات ترشيد جباية منظومة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة للمساهمة في تحقيق التحول للاقتصاد الرقمي في الجزائر

the mechanisms of rationalizing the relationship between tax privileges, the system of emerging institutions and the knowledge economy

د. عجلان العياشي / جامعة المسيلة (الجزائر)، adjlanel@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/16

تاريخ القبول: 2022/06/07

تاريخ الاستلام: 2022/05/29

ملخص:

تتناول الدراسة آليات ترشيد العلاقة بين الامتيازات الجبائية ومنظومة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وأثرها على التمويل المستدام للتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد الجزائري وتوصلت الدراسة إلى أن آليات الحوكمة للمنظومة الجبائية ومنظومة المؤسسات الناشئة تشكل لوحة قيادة لتعظيم التغذية العكسية في تفعيل أداء المنظومة الجبائية، من خلال المخرجات الرقمية المبتكرة في ضبط العنونة، والتحديد الجغرافي للأماكن عبر تهيئة الإقليم الوطني، بما يؤدي إلى الوصول للوعاء الجبائي الحقيقي، ويرفع من الإيرادات العامة لضمان التمويل المستدام، وترشيد المال العام. الكلمات المفتاحية: آليات ترشيد جباية منظومة المؤسسات الناشئة، اقتصاد المعرفة، التحول الرقمي. تصنيف JEL : L53 ; L78 ; M00.

Abstract:

The study deals with the mechanisms of rationalizing the relationship between tax privileges, the system of emerging institutions and the knowledge economy, and its impact on sustainable financing to achieve the digital transformation of the Algerian economy. Innovative in controlling addressing and geographical identification of places by preparing the national territory, leading to access to the real tax base and raising public revenues to ensure sustainable financing and rationalization of public money.

Keywords: Mechanisms to rationalize the collection of the emerging enterprise system, knowledge economy, digital transformation

Jel Classification Codes : L53 ; L78 ; M00.

¹ المؤلف المرسل: عجلان العياشي، الإيميل: adjlanel@yahoo.fr

1 - تمهيد :

إن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، يستوجب الارتكاز إلى منظومات متكاملة لبيئة المال والأعمال، تشمل فواعل التنمية الثلاثة: (الحكومة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني) في إطار الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد لضبط مناخ الأعمال والاستثمار، واطاحة فرصة إمكانيات ظهور منظومة المؤسسات الناشئة الناشطة في ظل اقتصاد المعرفة، المبني على التنافسية والابداع والابتكار التكنولوجي، لتحقيق التحول للاقتصاد الرقمي، الذي يوفر فرص متاحة لمواكبة التغييرات المتسارعة في الاقتصاد الدولي، ومسايرة امكانيات توطين الصناعات الإبداعية، لتقليص فجوة التحول الرقمي المصاحب بتنافسية دولية شديدة مسندة بسياسات واستراتيجيات مرسومة من قبل تكتلات مراكز البحث العلمي الدولية ذات السبق الابداعي والابتكاري المتراكم عبر سنوات عديدة، بالإضافة إلى القدرة السريعة في استحداث صناعات ومنتجات وخدمات رقمية هادفة إلى ضمان معايير الجودة وتحسين الخدمات.

كل ذلك يتوجب على صانع القرار التنموي بالجزائر، المثقل بتبعات التعثر التنموي وتداعيات جائحة كورونا كوفيد 19 عن المالية العامة، أن يسارع إلى اتخاذ قرارات استراتيجية تسمح بنمو المؤسسات الناشئة، كأداة لتقليص الفجوات المتعددة في اقتصاد المعرفة والتحول للاقتصاد الرقمي، على الأبعاد التنموية (المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، مما يشكل انشغال تنموي حقيقي لكل الأطراف ذات العلاقة بالمسار التنموي وبيئة المال والأعمال الجزائرية لذلك فإن التساؤل الرئيسي لهذه الورقة البحثية يتمثل في:

1.1- إشكالية البحث:

ما هي آليات ترشيد جباية منظومة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة للمساهمة في تحقيق التحول للاقتصاد الرقمي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن السؤال الرئيسي تمت تجزئته إلى الاسئلة الفرعية التالية:

س1: ما هو الاطار المفاهيمي والقانوني لمنظومة المؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة في بيئة المال والأعمال الجزائرية؟

س2: ما هو هيكل ومجالات الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الناشئة في المنظومة الجبائية الجزائرية؟
س3: ما هي آليات ترشيد علاقة التغذية العكسية لتفعيل اداء المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار التحول إلى الاقتصاد الرقمي؟

2.1 - فرضيات البحث:

مسايرة للإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية 01: تتوفر المنظومة القانونية الجزائرية على مقومات إرساء قواعد اقتصاد المعرفة وإمكانية التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

الفرضية 02: الالتزام بقواعد الحكم الرشيد آليات اساسية لتجويد العلاقة المتداخلة بين المنظومة الجبائية ومنظومة المؤسسات الناشئة.

الفرضية 03: آليات حوكمة منظومة المؤسسات الناشئة تشكل لوحة قيادة لتفعيل أداء المنظومة الجبائية وضمان الحفاظ على المال العام.

3.1. - أهداف البحث:

- تستهدف الدراسة عديد الأهداف، وعلى مختلف مستويات فواعل التنمية بالجزائر على النحو التالي:
- فحص الإطار التصوري لمنظومة المؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة من حيث ضبط المفاهيم الأساسية والقواعد القانونية المنظمة لهذه الفئة من الأعوان الاقتصادية في البيئة الجزائرية؛
- تحليل بنية منظومة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة والاطراف ذات العلاقة بها؛
- حوكمة الامتيازات الجبائية الممنوحة لمنظومة المؤسسات الناشئة بمعايير الرشادة؛
- اقتراح آليات الترشيح لضمان نجاح التحول الرقمي وتعظيم التغذية العكسية للمنظومة الجبائية الجزائرية؛
- تعظيم الاستفادة من مخرجات اقتصاد المعرفة في تجويد خدمات المرفق العام والرفع من الإيرادات العامة وعاءً وتحصيلًا وإنفاقًا.

4.1. - أهمية البحث:

- تكتسب الدراسة أهمية متعددة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بمسار التنمية بالجزائر ومن بينها:
- ضبط مفاهيم منظومة المؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة وتحيين القواعد القانونية في البيئة الجزائرية؛
- فحص مجالات الابداع والابتكار في حقول اقتصاد المعرفة وارشاد مسيري المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة الى ضمانات حماية حقوق الملكية ومجالات التشجيع والتحفيز والدعم العمومية؛
- تحليل وتقييم واقع مخرجات اقتصاد المعرفة، وبالتبعية مخرجات نظام التعليم والتكوين والتدريب ومساهماته في تحسين ترتيب مكانة الجزائر على مؤشر الابداع العالمي؛
- اظهار أهمية آليات الحوكمة والترشيح لمختلف منظومات التنمية بالجزائر.

5.1. منهج الدراسة:

- تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في ضبط أدبيات الدراسة، وإطارها المرجعي والمنهج الاستشرافي المقارن من المدخل الميداني لإظهار علاقات التكامل بين متغيرات الدراسة لاستشراف آليات ترشيح التغذية العكسية للامتيازات الجبائية والرقمنة في الحفاظ على المال العام.

6.1. محاور الدراسة:

تمت الدراسة وفقا للمحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار الفكري لمنظومة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في البيئة الجزائرية؛
- المحور الثاني: هيكل ومجالات الامتيازات الجبائية الممنوحة لمنظومة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- المحور الثالث: آليات ترشيح التغذية العكسية للامتيازات الجبائية لتفعيل أداء المنظومة الجبائية وتعزيز المال العام في اطار التحول للاقتصاد الرقمي في الجزائر.

المحور الأول: الإطار الفكري لمنظومة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في البيئة الجزائرية.

نتناول في هذا المحور أدبيات الدراسة والإطار القانوني لمنظومة المؤسسات الناشئة على النحو التالي:

أولاً: أدبيات الدراسة (المفاهيم الأساسية)

تم التطرق إلى جملة المفاهيم الأساسية والإحاطة بمدلولها الاقتصادي ومنها:

- 1- مفهوم اقتصاد المعرفة: رصد الفكر الاقتصادي تطورا لمفهوم المعرفة التي وإن اعتبرت في بعض مراحلها السابقة بكونها عنصرا ثابتا ومجاني، لكنها أصبحت من مقومات عصر النهضة، بل من أهم

الأصول الاقتصادية على الإطلاق، ومن يتحكم في هذا العنصر فإنه يتحكم في سير باقي القطاعات الاقتصادية، مما أدى بالفكر الاقتصادي الرأسمالي إلى تبني نظريات تقوم أساسا على نظريات المعرفة (نجم، إدارة المعرفة، 2005، صفحة 224). فقد رأى (L.C.THUROW) في مقارنة معبرة بين العصر الصناعي والعصر المعرفي، إذ بدا ولأكثر من قرن من الزمان أن الانسان الأكثر ثراء في العالم قد ترافق مع النفط (D.ROCKEFELLER)، أما في عصرنا الحالي فهو صاحب المعرفة ونموذجه الدولي (B.GTES) كما تم استخدام مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة (سليمان، 2009، صفحة 65) للتأكيد على جوانب مختلفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي وشبكة الاقتصاد الجديد وثورة المعلومات (قاموس ويكيبيديا 2022). وفي الحقل الاقتصادي (grundstein&zacklad.michel، 2001، صفحة 15) تم اعتبار اقتصاد المعرفة هو المحرك الرئيسي للنمو لاعتماده على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة.

2- الاقتصاد الرقمي: يشار في أحيان كثيرة على اعتبار الاقتصاد الرقمي (نجم، إدارة المعرفة - المفاهيم والاستراتيجيات، 2008، صفحة 187) هو التطبيق العملي لاقتصاد المعرفة على أجهزة الحاسوب وشبكات الاتصالات عن طريق تحويل معارف ومعلومات ذلك الاقتصاد إلى مقابلات رقمية، أي أن الاقتصاد الرقمي هو تكنولوجيا الاقتصاد المعرفي (الظاهر، 2009، صفحة 281). أما بالنسبة (OCDE، 1996، p. 09). هو الاقرار التام بالدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي أكثر من باقي الموارد الأخرى.

3- الابداع والابتكار: في كثير من الأحيان يقدمان بكونهما مفهومين متلازمين، إلا أنه من حيث المدلول يختلفان (الرزو، 2006، صفحة 33)، فالإبداع عرف بأنه الاتيان بالجديد أو إعادة تقديم القديم بصورة جديدة، أما الابتكار فإنه قائم على عملية معرفية، وحسب الموسوعة البريطانية (جمال، صفحة 16)، على أنه القدرة على إيجاد حلول لمشكلة ما، أو أداة جديدة أو أثر في أو أسلوب جديد. وتجمع بعض الأدبيات الاقتصادية (سفيان، 2018، صفحة 242) على أنهما مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح وتطوير منتجات جديدة، أو تقديم خدمات مبتكرة للإشارة أن الابتكار أصبح مؤشر عالمي يصنف ويرتب على ضوءه الدول وفقا لمعايير براءات الاختراع، وحقوق الملكية والصناعات ابداعية (نانغ، 2021، صفحة 07)، فهو أداة فريدة لإرشاد واضعي السياسات والشركات في رسم خطط لضمان أن تكون اقوى اقتصاديا واجتماعيا.

وقد أثبتت تقارير مؤشرات الإبداع العالمي أن تبوء المراتب الأولى عالميا يستند إلى تكتلات مراكز العلوم التكنولوجية المقدرة بحوالي 100 تكتل علمي عالمي تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 26 تكتلا منها.

4- الريادة: تم استخدام هذا المصطلح ضمن تخصصات ومجالات مختلفة ومتعددة، وبالتالي من الصعب الجزم وجود تعريفا موحدا للريادة (مقابلة، 2021، صفحة 05)، ونتيجة لذلك استخدم مفهوم الريادة، بمعنى الاستحداث أو السبق في ميدان ما كإدارة شيء جديد بأسلوب جديد، أو ابتكار شيء جديد وإنتاجه بأسلوب جديد. كما يشمل أيضا عملية خلق القيمة عن طريق استخدام الموارد المتاحة واقتناص الفرص الاستثمارية الكاملة بالنظر لشمولها على أبعاد رئيسية ثلاثة هي: الابتكار والمخاطرة والاستباقية.

5-الاقتصاد الأخضر: استخدم هذا المفهوم للمحافظة على البيئة من المخاطر، وإلى تحقيق التنمية المستدامة، إذ يعد رافعة للتقدم التكنولوجي في البيئة الجزائرية (الأمم المتحدة، 2017، صفحة 02)، ويشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية المؤسسات الصغرى.

6-ريادة الأعمال: يقصد بها (مقابلة، 2021، صفحة 12) عملية تأسيس مشروعات استثمارية جديدة وابتكارية، أو تطوير مشروعات قائمة واستغلال نقاط القوة والفرص المتاحة لتطوير هذه المشروعات.

7-النشاطات الإبداعية (الصناعات الإبداعية): وتم تقديم هذا المفهوم (caves.R, 2000, p. 19) بكونه الأنشطة التي تسمح بتوفير السلع والخدمات المرتبطة بالقيم الثقافية أو الفنية أو الترفيهية من مثل اختصاصات نشر الكتب والمجلات والأفلام والألعاب...الخ.

ويتطور هذا المفهوم (towser, 2002, p. 35). تم التركيز على أن الإبداع هو المحرك الفعلي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى أن تكون الصناعات الإبداعية في عشر اقتصاديات دولية تستأثر بأكثر من 90% من براءات الاختراع العالمية وتستحوذ على 70% من صادرات تكنولوجيا الإنتاج الرقمي المتقدمة.

8- المؤسسات الناشئة (Star-up): وهي شركات غالبا ما تكون حديثة النشأة ذات تاريخ تشغيلي قصير تمتاز بالنمو السريع، وأشيع هذا المصطلح على نطاق دولي (wikipedia, 2022)، وفقا لما عرف بفقاعات الدوت كوم عندما تم تأسيس عدد كبير من شركات الدوت كوم، وقيام المؤسسون بتصميم الشركات الناشئة لتطوير نماذج أعمال قابلة للنمو بشكل فعال، وارتبط هذا المفهوم بمفهوم ريادة الأعمال، كما عرفت أيضا (DGRST, 2018 edition) بأنها مؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال تكاليفها منخفضة عند الانطلاق مقابل أرباحها السريعة وبمميزات السرعة في النمو والقدرة على التوسع باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، أما بالنسبة للمشرع الجزائري فإنه لم يعطي لها تعريفا محددا، وإنما وضع لها معايير بحسبها تعتبر مؤسسة ناشئة (الجريدة الرسمية، 2020).

9- الامتيازات الجبائية: وتشمل (howellzee, pp. 13-14) الحوافز والتخفيضات والنفقات الجبائية الممنوحة في اطار قوانين المالية، لتشجيع وتطوير الاستثمار على مختلف مستوياته ومنظوماته وفقا لأحكام المنظومة الجبائية، إما حسب الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو نوع النشاط، وقد تكون بشكل دائم أو مؤقت كليا أو جزئيا، كل ذلك ضمن أهداف السياسة الجبائية (baecouche, 2006, p. 57) كأداة لتجسد برنامج صانع القرار التنموي ذو الأبعاد المجتمعية الشاملة.

10- الجباية الرقمية: اقترن التداول العلمي والعملية لهذا المفهوم بالنظر (zollmas, 2017) إلى المكاسب الكبرى التي تحققها الشركات التكنولوجية العالمية العملاقة من ارباح هائلة، وأرقام أعمال فلكية دون تحمل أعباء جبائية كافية، فتم السعي إلى فرض ضرائب رقمية وإجراء محادثات دولية في كيفية وضع آلياتها (كريستني، 2021، صفحة 27). إن متطلبات الانصاف الجبائي تدفع إلى اعتبار تعديل آليات فرض الضرائب على الخدمات الرقمية مسألة عدالة وليست مسألة إيرادات فحسب.

11- الفجوة الرقمية: ويشير المصطلح (gottschalk, 2017, p. 45) إلى الهوة بين الدول الصناعية وبقية دول العالم بفعل التحول الرقمي، الذي يجب على صناع السياسات جعل تطبيق التكنولوجيا الرقمية أبرز عناصر النظام البيئي للابتكار لتدارك الفجوة الرقمية (كريستني، 2021، صفحة 28)، فالمسألة

تتجاوز بمجرد الحصول على خدمة الانترنت، بل المهم هو مدى المنفعة التي تعود على مستخدم الانترنت، وألا يقتصر الهدف من الرقمنة على زيادة استهلاكها، بل يجب أن تكون أداة لتحسين حياة المجتمعات المدنية، مما يتطلب إطارا تنظيميا واضحا وسكان متعلمين.. وحسب منظمة التعاون والتنمية 2020 فإن فرض الضرائب الرقمية يساهم في توليد إيرادات ضريبية جديدة تبلغ قيمتها 100 مليار \$ سنويا كفيلا لسد فجوات فرعية متعددة.

ثانيا: الاطار القانوني لمنظومة المؤسسات الناشئة.

وفي هذا الجانب تم التركيز على القواعد القانونية التي تشكل إطارا قانونيا وتشريعيًا لمنظومة المؤسسات الناشئة والمتكامل مع مستويات تطورها إلى مصاف المؤسسات المتوسطة والكبيرة ومن أهم مكونات هذا الإطار نجد ما يلي:

- القانون رقم 01-18 المعدل بموجب القانون 02-17 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(القانون 02-17 لسنة 2017).
- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتعلق بمشاكل المؤسسات المعتمدة بدعم ومساعدة أصحاب المشاريع الحديثة النشأة. (الجريدة رقم 13 لسنة 2003).
- القرار المتعلق باستحداث الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار.(الجريدة الرسمية رقم 39 لسنة 2018)
- المرسوم الرئاسي 01-20 المتضمن إحداث كتابة دولة للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة. (جريدة رسمية عدد 01-2020).
- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة اعمال.(الجريدة رسمية عدد 55 لسنة 2020).
- المرسوم التنفيذي رقم 21-303 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية في للمؤسسات الناشئة.
- القانون رقم 22-09 المتضمن تعديل المادة 544 من القانون التجاري الجزائري باستحداث شركة المساهمة البسيطة كشكل قانوني مناسب لمنظومة المؤسسات الناشئة.(الجريدة الرسمية 32 لسنة 2022).

بالإضافة إلى ذلك يتدعم الإطار القانوني والتشريعي لمنظومة المؤسسات الناشئة بالتحسين المستمر للقواعد القانونية ذات الصلة الصادرة بموجب قانون المالية السنوي أو التكميلي، فيما يتعلق بالإجراءات الجبائية والشبه الجبائية المعدلة والمتممة بشكل مستمر، لكل ما يتطلب مجالات الاستثمار والتمويل في بيئة المال والأعمال الجزائرية.

المحور الثاني: هيكل ومجالات الامتيازات الجبائية الممنوحة لمنظومة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

ونبحث في هذا الجانب جملة الامتيازات الجبائية الهادفة إلى تشجيع وتحفيز الإبداع والابتكار، وتدعيم مقومات اقتصاد المعرفة في مسار منظومة الامتيازات الجبائية الجزائرية، وإلى إظهار الامتيازات

الجبائية الممنوحة حصرا لمنظومة المؤسسات الناشئة، ومن كذا إلى التخصيصات الجبائية لتمويل دعم صندوق تمويل المؤسسات الناشئة على النحو التالي:

أولاً: الامتيازات الجبائية الموجهة لدعم وتشجيع مجالات اقتصاد المعرفة.

وبتحليل جملة الامتيازات الجبائية المرصودة في هذا المجال يمكن تجميعها في جانبين مهمين، يتعلق الجانب الأول بالحوافز المرصودة للحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيزها، ويتعلق الجانب الثاني بالامتيازات الجبائية الممنوحة لدعم وتشجيع الحرف التقليدية وتقليص البطالة وفق صيغ الاستثمار المختلفة.

أ- الامتيازات الجبائية الموجهة للحفاظ على الهوية الوطنية: في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الإعفاءات في مجال الرسم على القيمة المضافة (TVA) الأعمال والتحف الفنية واللوحات والمنحوتات المتعلقة بالتراث الثقافي الوطني، أو الهادفة إلى إثراء المجموعات المتحفية أو إعادتها إلى أرض الوطن. (قانون المالية لسنة 1998). وكذا التنازل على الممتلكات الثقافية لصالح المؤسسات العامة المخول لها الحفاظ على التراث الثقافي الوطني مثل التحف الفنية، المخطوطات التراث الوطني المتنازل عنها لصالح المتاحف والمكاتب العامة (قانون المالية التكميلي لسنة 2009)، بالإضافة إلى الإعفاء من حقوق التسجيل لاستعادة الممتلكات الثقافية والأغراض الفنية التي تنتمي إلى التراث الوطني، وكذا الهبات المقدمة للدولة من واهب أو وارث أو وكيل شرعي للتحف الفنية أو الكتب القديمة أو المخطوطات الجامعية أو وثائق ذات قيمة فنية متعلقة بالتراث الوطني كل ذلك وفق للتنظيم المعمول به. (قانون المالية لسنة 2011)، وتمتد الإعفاءات أيضا لتشمل الوصايا والهبات المرتبطة بالأشياء ذات القيمة الفنية والتاريخية العامة من التراث الثقافي الوطني، وإلى تطبيق معدل المخفض للرسم على القيمة المضافة لعمليات ترميم الآثار، والأماكن الخاصة بالتراث الثقافي الوطني. (قانون المالية لسنة 2021).

ب- الامتيازات الجبائية الممنوحة لدعم وتشجيع الحرف التقليدية والفنانين وكذا محاربة البطالة: وفي هذا المجال يمكن رصد جملة الامتيازات الجبائية، لتشجيع الحرف الفنية والصناعات التقليدية للملتزمين بدفتر الشروط (قانون الضرائب والرسوم المباشرة)، حيث تمنح إعفاءات كلية ودائمة من الضريبة الجزافية الوحيدة (EFU) لصالح صغار الحرفيين، كما تمنح إعفاءات مؤقتة للشباب المستثمر في النشاطات الحرفية، أو المستفيد من صناديق دعم تشغيل الشباب، أو الصندوق التأمين على البطالة أو صندوق القرض المصغر، فيما يتعلق بالخضوع إلى جملة الضرائب على الدخل الاجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على النشاط المهني (TAP)، بالإضافة إلى الاستفادة من تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة فيما يتعلق بعمليات البيع للكتب والنشرية والدوريات المنشورة أو الموزعة بشكل رقمي والمطبوعات المماثلة. (قانون المالية لسنة 2021). وكذا الإعفاء للإيرادات المحققة من الأنشطة المسرحية أو ألعاب أو حقوق التأليف والاختراع، وشملت جملة الاعفاءات أيضا الإعفاء من الرسم العقاري للمباني العمومية المستغلة في المجال العلمي، أو الخدمات الاجتماعية والصحية ذات النشاط الموجه للصالح العام.

ثانيا: الامتيازات الممنوحة لمنظومة المؤسسات الناشئة بموجب قانون المالية 2022

لقد حدد المشرع الجزائري معايير بحسبها يعتبر مؤسسة ناشئة (المادة 10 من المرسوم 254/22).
متمثلة فيما يلي:

(خضوع المؤسسة للقانون الجزائري، يجب ان لا يتجاوز عمرها 08 سنوات، أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة، ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر، يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسات كبيرة بما فيه الكفاية، ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا).

والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريفا محددا للمؤسسة الناشئة، ولم يأتي بمعايير جديدة كليا وإنما أدرج بعض المعايير التي كانت موجودة بالقانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كما هو ظاهر في عدد العمال ودون تحديد أيضا لرقم الأعمال الذي جعله من اختصاص اللجنة الوطنية، ومع ذلك فإن المشرع الجبائي (قانون المالية 2022) تقدم بجملة امتيازات جبائية وشبه جبائية وبتدابير عديدة لصالح منظومة المؤسسات الناشئة وغيرها من المؤسسات ذات المستويات الأعلى منها، ومنها الإعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي، أو الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 04 سنوات من تاريخ الحصول على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر، مع سنة اضافية لتصبح 05 سنوات كاملة في حالة التجديد بالنسبة لمنظومة المؤسسات الناشئة المدرجة وفق نظام الإخضاع الجبائي حسب النظام الحقيقي هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت المؤسسات الناشئة مدرجة بنظام الإخضاع حسب الضريبة الجزافية الوحيدة، فأنها تستفيد أيضا من إعفاء نفس المدة أي 04 سنوات مع سنة إضافية في حالة التجديد.

بالإضافة إلى الاستفادة من حقوق الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يتعلق بالتجهيزات المكتسبة في إطار المشروع الاستثماري، وتشمل الإعفاءات الجبائية حاضنة الأعمال لمدة سنتين لجملة الضرائب والرسم المشار إليها أعلاه، ويمكن تلخيص جملة الامتيازات الجبائية الممنوحة لمنظومة المؤسسات الناشئة كما يلي:

الجدول رقم (01): الامتيازات الجبائية لمنظومة المؤسسات الناشئة.

المؤسسة	امتيازات جبائية خلال فترة الاستغلال	امتيازات جبائية خلال فترة الانجاز			التمديد	الشروط
		IRG	IBS	TAP		
مؤسسة ناشئة	فترة الانجاز	04 سنوات	04 سنوات	04 سنوات	سنة بشرط التجديد	رخصة مؤسسة ناشئة
	الرسوم على المشتريات T/A				نفس الضرائب والرسم	

مشروع مبتكر	فترة الانجاز	04 سنوات	04 سنوات	04 سنوات	سنة بشرط التجديد	رخصة مشروع مبتكر
	فترة الانجاز	02 سنة	02 سنة	02 سنة	حاضنة الأعمال	رخصة حاضنة اعمال

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى قانون المالية 2022.

الامتيازات المذكورة في الجدول أعلاه توسعت الامتيازات الجبائية (المادة 44 من نفس القانون) لتشمل مستويات أعلى من مراحل المؤسسات الناشئة بتشجيع وتحفيز الاستثمار الإنتاجي باعتماد معدل 10 % عوضا عن 19% فيما يتعلق بالخضوع للضريبة على أرباح الشركات (IBS) المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل خلال السنة المالية لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس.

كما تم الرفع من عتبات خصم الأعباء المتعلقة بالهدايا ذات الطابع الاشهاري من 500 دج الى 1000 دج في حدود مبلغ اجمالي 500.000 دج، وبطبيعة الحال فإن المؤسسات الناشئة في حاجة ماسة إلى الإشهار بوجودها وبمنتجاتها، ومن جهة أخرى (المديرية العامة للضرائب 2022) تم الاعتماد على المعدل التناسبي في الخضوع للضريبة على أرباح الشركات في حالة تعدد الأنشطة وليس على أساس مسك محاسبة منفصلة لكل نشاط لنفس المؤسسة، بما في ذلك مجمعات الشركات التي اختارت توحيد النتائج حسب المفهوم الجبائي.

ثالثا: التخصيصات الجبائية ضمن إيرادات صندوق دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

تساهم الامتيازات الجبائية في شكل تمويل جبائي لإيرادات صندوق المؤسسات الناشئة، من خلال اعتبارها من أهم مصادر ذلك الصندوق (المرسوم التنفيذي 21-303)، والمتمثلة إيراداته في كل من إعانات الدولة، والنتائج من الإيرادات الجبائية والشبه الجبائية بالإضافة إلى المساعدات والهبات، ويتضح من ذلك أن الامتيازات الجبائية تحوز على النصيب الأعلى في إيرادات هذا الصندوق، إما من ناتج الإيرادات الجبائية ذاتها أو من مساهمتها في إعانة الدولة باعتبار أن الإيرادات الجبائية تعد من أهم مصادر تمويل ميزانية الدولة. ولذلك فإن هيكل الامتيازات الجبائية (bouziane, 2017, p. 67) الموجهة لدعم وتشجيع المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة تشكل أداة أساسية في تحفيز وترقية، وتحسين بيئة ومناخ الأعمال الذي تنشط فيه تلك المؤسسات.

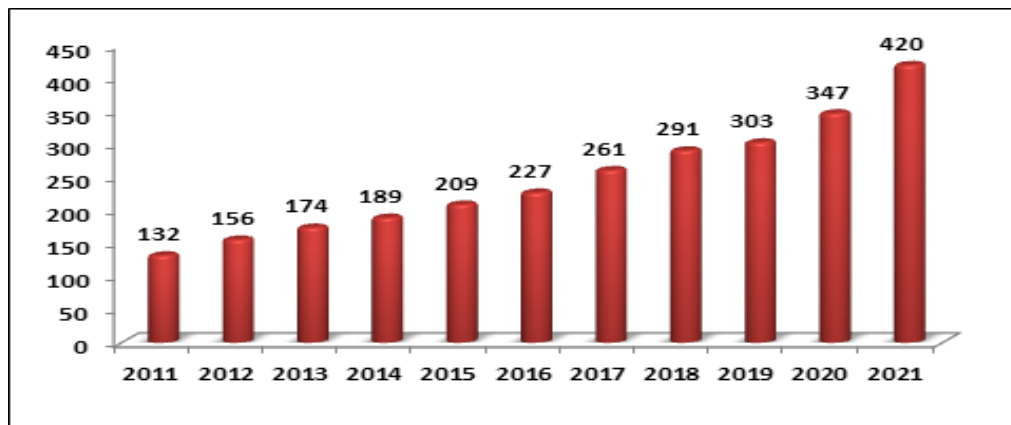
المحور الثالث: آليات ترشيد التغذية العكسية للامتيازات الجبائية لتفعيل أداء المنظومة الجبائية وتعزيز المال العام في إطار التحول للاقتصاد الرقمي في الجزائر.

نتناول في هذا المحور آليات ترشيد العلاقة بين المنظومة الجبائية ومنظومة المؤسسات الناشئة ومكانتها الوظيفية ضمن المنظومات ذات العلاقة لضمان النمو المستدام، والتحول الرقمي للاقتصاد الجزائري بتحليل واقعه الميداني، ومقارنته بمؤشرات الإبداع والابتكار الدولية بمنظور الحوكمة والترشيد، كل ذلك بتحليل التغذية العكسية لمخرجات البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، ودور منظومة المؤسسات الناشئة في مرافقة صانع القرار التنموي، ضمن الأهداف التنموية الكبرى في تهيئة الإقليم وتجويد خدمات المرفق العام، ومنها المرفق الجبائي باعتباره مرفق عام سيادي منوط به حفظ المال العام في المنشأ والمصب (إيرادا وانفاقا)، وإظهار الامكانيات الحالية أو الممكنة لمنظومة المؤسسات الناشئة كمبتكر، ومنتج لسلاسل القيمة المضافة

بالارتكاز على علاقات التكامل والتعاون لمراكز التعليم العالي والبحث العلمي، المفترض فيها قيادة الابتكار والتحول الرقمي باتجاه أبعاد التنمية المستدامة، وكل ذلك يستدعي إرساءً لآليات الترشيح للجوانب التالية: أولاً: آليات حوكمة الامكانيات المتاحة لبناء اقتصاد المعرفة وتحسين مؤشرات.

من مقارنة التقييم والتحليل الميداني لفحص الامكانيات المتاحة لقدرات الاقتصاد المعرفي في الجزائر تجب الاطاحة بالبيئة الهيكلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز البحث والتطوير ذات المهمة الوظيفية للإبداع والابتكار (المديرية العامة للبحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية، 2021)، إذ من حيث التواجد الهيكلي تتمثل في 150 مؤسسة ومركز بحث في جميع القطاعات، إلا أن ما يقابل هذه الترسانة الضخمة من الهياكل بمؤشر براءات الاختراع بشكل تراكمي من سنة 2011 وإلى سنة 2021 لم تتجاوز طلبات براءة اختراع 420 طلب من المقيمين وغير المقيمين تستحوذ مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) على 232 براءة اختراع، ولا شك أنه بالنظر للإمكانيات الضخمة فإنها تتناقض ومحدودية الإبداع والابتكار، كما هو مدل عليه بضعف عدد براءات اختراع طيلة أكثر من عشرية كاملة من الزمن، ولربما تدل على ضعف مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي كما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم 01: التدرج التراكمي لبراءات الاختراع من 2011 إلى 2021 في الجزائر



المصدر: احصائيات براءات الاختراع وحقوق الملكية المديرية العامة للبحث العلمي 2021، ص 05.

إن بهذا حجم ضئيل لبراءات الاختراع وما يرافقه من نتائج هزيلة في تسجيل حقوق الملكية، دون التطرق إلى مضمون تلك البراءات، ومدى أهميتها النسبية اتجاه متطلبات التنمية تدل من جهة أخرى على الترتيب المتدني والتصنيف في مؤخرة مؤشر الترتيب (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2021)، كما هو ممثل في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مختصر ترتيب اقتصادات الدولية على مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2021

الترتيب الدولي من اجمالي 132 دولة	البلد	الدرجة (من مئة نقطة)	التصنيف حسب فئة الدخل	التصنيف حسب الاقليم
01	سويسرا	65.5	01	01
02	السويد	63.5	02	02
05	كوريا	59.3	05	01
11	فرنسا	55	11	08
12	الصين	54.8	01	03

23	02	41.9	ماليزيا	36
04	04	38.3	تركيا	41
02	13	31.7	جنوب افريقيا	61
07	01	23.9	روندا	102
16	28	20.1	نيجيريا	118
17	16	20	اوغندا	119
18	29	19.9	الجزائر	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2021

تدلل معطيات الجدول أعلاه على الضرورة القصوى لترشيد منظومة التعليم العالي، والبحث العلمي المعتبرة كمنصة انطلاق لمنظومة المؤسسات الناشئة، ومدرج حقيق بالإقلاع في التحول إلى الاقتصاد الرقمي كما هو ثابت من مراتب متقدمة للكثير من الدول التي كانت، وإلى وقت قريب لا يمكن مقارنتها بالإمكانيات المادية لمقومات اقتصاد المعرفة في الجزائر، فدولة جنوب افريقيا مرتبة قبل الجزائر بأكثر من 60 رتبة عالمية، ولا يمكن أن تكون نيجيريا بكل تبعات التخلف التنموي والعدد السكاني الضخم في ترتيب أحسن من الجزائر، علما أن الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الابداعي ومن منظور الجباية الثقافية، فإن نيجيريا تتبوا المكانة الثانية عالميا في الانتاج الثقافي المرتكز على منظومة الفنون والأفلام والثقافة المجتمعية المحلية.

إن هدف التكامل والاندماج في البعد الافريقي، وفقا لهذه المعطيات يتطلب تقليص الفجوة المتعددة لتندمج الجزائر في محاولات اللحاق بركب الدول الافريقية، وإن كانت المؤشرات الواقعية تبدي بعض التفاؤل في جوانبها الترتيبية المتعلقة برأس المال البشري والإمكانيات المتاحة للإنفاق على البحث العلمي، فإنها تعد سببا كافيا لحوكمة وترشيد منظومة التربية والتكوين، لتحسين الترتيب العالمي للجوانب الأخرى، والتي تفتقد فيها الجزائر القدرة على نشر معطياتها والتصريح بحقيقة تقييمها، كما هو ظاهر من معطيات الترتيب العالمي وفقا لمؤشر حقوق الملكية 2021/2020 وفق المعطيات التالية:

الجدول رقم 03: الترتيب العالمي وفقا للمؤشرات الفرعية لحقوق الملكية 2021/2020

النتائج		الترتيب		بيانات الترتيب
2021	2020	2021	2020	
29.8	28.4	74	74	2. رأس المال البشري والبحث
41.2	37.7	91	85	1.2. التربية
43.2	42.3	31	36	2.2. التعليم العالي
5.1	5.1	76	76	3.2. البحث والتطوير
819.3	819.3	54	55	1.3.2. الباحثون (نسبة للتعداد السكاني)
0.5	0.5	62	61	2.3.3. الإنفاق الخاص بالبحث والتطوير (%للناتج الداخلي الخام)
0.0	0.0	41	42	3.3.2. معدل الإنفاق الخاص بالبحث والتطوير لأكبر ثلاث شركات تداول في البورصة (مليون دولار)
0.0	0.0	74	77	4.3.2. تصنيف جودة الخدمة لدى الجامعات

المصدر: احصائيات براءات الاختراع وحقوق الملكية المديرية العامة للبحث العلمي 2021، ص ص 13-14.

يتأكد لنا من المعطيات السابقة غياب الحوكمة، والترشيد لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين ووجوب التحول الآني للاقتصاد المبني على العلم والرقمنة، وإيجاد شبكة هيكلية لظهور التكتلات العلمية الوطنية، الاقليمية للاستفادة من مبتكرين جزائريين محليين أو العاملين في المراكز البحثية الدولية.

إن آلية الترشيح للمنظومة التعليمية ضرورة قصوى حالية، ومستقبلية لتقليص فجوة الخسارة الكبرى لنفقات التعليم العمومية الموجهة لتعليم وتكوين نخبة المجتمع، كما هو الحال في خريجي كليات الطب دفعة 2021، وفي عز الجائحة العالمية يتم انتقال 1200 طبيب متخرج جديد إلى العمل في منظوم الصحة الفرنسية (فرنسا)، ربما الامتياز المادي للراتب كطعم لانتقال رأس المال البشري المؤهل، أو بتوافر مجرد الامتياز المادي للراتب أو بتوفير نسبي لبيئة اداء العمل العادي، والأمر الأخطر إغراءات موجهة للباحث المبتكر. في الوقت الذي نحتاج الى الاستفادة من الفرص المتاحة للابتكارات التكنولوجية والتحويلات الرقمية ذات الميزة النسبية للبيئة الجزائرية.

ثانيا: آلية ترشيد القواعد القانونية ذات الصلة بمنظومة ومحيط المؤسسات الناشئة.

مما لا شك فيه أن المنظومة القانونية تعد آلية ترشيد وحوكمة لمنظومة المؤسسات الناشئة، لما تركز عليه من أسس ومبادئ (المحاسبة والمساءلة والعدالة) لتحقيق التنافسية، وجاذبية مناخ المال والأعمال في الجزائر. وترتكز حوكمة هذه الآلية تبسيط وتفعيل قواعد حماية الملكية الفكرية (الجريدة الرسمية، 2003)،

- تفعيل دليل المؤسسة الناشئة بمشاركة الأطراف ذات العلاقة (دليل الاستثمار في الجزائر، 2017)؛
- التحسيس بالالتزام بقواعد دليل الحكم الراشد للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (2009)؛
- تعظيم الاستفادة من تعديل القانون التجاري بإحداث شركة مساهمة بسيطة كشكل قانوني مناسب لمؤسسة الناشئة، ومما يلاحظ ان هذا التعديل لقواعد القانون التجاري كان متأخرا عن بيئة الاعمال في بلدان الإقليم الجغرافي (بلدان المغرب العربي)، إذ تم اعتماده منذ سنة 2008 في بلدان الجوار وبفضليات وتسهيلات أكبر في ظل وجود سوق مالية جاذبة لمخدرات وحركة رؤوس الأسهم وهو الشيء الغير متوازن في البيئة الجزائرية، مما يستوجب التوجه إلى آليات الحوكمة للشمول المالي والتجاري وفقا لهذه الآلية الترشيحية.

ثالثا: آلية ترشيد التغذية العكسية للنفقات الجبائية.

إن تجويد علاقة التغذية العكسية للامتيازات الجبائية، باعتبار مخرجات المؤسسات الناشئة مدخلات في تحسين جودة الخدمة العمومية للمرفق الجبائي، وتفعيل أدائه للمهام السيادية ضمن الورشة الكبرى في تهيئة الإقليم (مخططات تهيئة الإقليم لأفاق 2030)، من مدخل إتاحة الفرصة لمخرجات المؤسسات الناشئة للمساهمة في التحول الرقمي للمنظومة الجبائية في مهامها المتعددة للمجالات التالية:

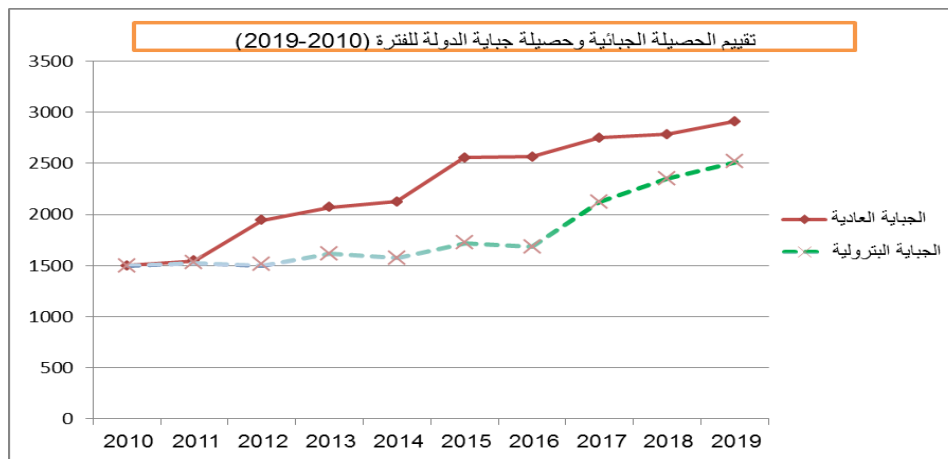
- أ- رقمنة إحصاء الوعاء الجبائي عبر الاقليم الوطني: يتوقع من التحول الرقمي بفعل التغذية العكسية للامتيازات الجبائية (مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 30)، والتي بلغت 886.3 مليار دج في غياب أي تقييم أثارها نظرا للصعوبات التي تواجهها مصالح الوعاء في تحديد المادة الخاضعة

للضريبة، وبالتالي فإن اقتصاد المعرفة يوفر امكانيات هائلة (menchaoui, 2015, p. 63) للقيام بعملية الاحصاء للأنشطة والسكن والسكان، مما يؤدي إلى الوصول إلى الطاقة الجبائية الحقيقية، واكتشاف الوعاء الجبائي الفعلي، وبالتالي تحقيق أفضل الإيرادات العامة، بما يعزز قدرات تمويل النمو المستدام للإقليم الوطني.

ب- تعظيم الاستفادة من مخرجات المؤسسات الناشئة: تعد مخرجات المؤسسات الناشئة المرتكزة على منتجات الرقمنة، والابداع التكنولوجي أدوات أساسية لتجويد الخدمة العمومية، وتحسين الحياة المعيشية للسكان عبر الإقليم الوطني، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تجويد مخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بإعادة المكانة الوظيفية الفعلية للمنظومة التعليمية والتكوينية بوصفها مولد للأفكار الابداعية الملبية للحاجيات المجتمعية المتعددة والمتجددة.

ت- التحول الرقمي كمدخل اساسي لتفعيل التغذية العكسية للمنظومة الجبائية ومتطلبات تهيئة الاقليم: تشكل الأهداف الكبرى لتهيئة الاقليم إطارا لتطوير العلاقات التعاقدية بين فواعل المرفق العام) وزارة الداخلية (2019 , وتتجسد تلك العلاقات في مشروع الرقمنة الكبير المتعلق بالعنونة والمعلومات الجيو فضائية، كمشروع مجتمعي أساسي للتحول الرقمي، وتجسيد مبدأ السيادة على الاقليم الوطني، من خلال مسعى التحديد الجغرافي للأماكن عبر التهيئة الرقمية للإقليم الوطني من خلال جمع البيانات، وتوحيدها باستغلال قدرات التطبيقات الرقمية الخرائطية المبتكرة لإطلاق المرجع الوطني للعنونة والتحديد الجغرافي للموقع والسكن، أو النشاط مما يتيح فرص كبيرة جدا في كشف الوعاء الجبائي الفعلي، وفي تحديد الطاقة الجبائية الكامنة عبر الإقليم الوطني وضامنا أساسيا لرفع الحصيلة الجبائية على مختلف مستوياتها، وأساسها الجبائية المحلية او الجبائية العادية المثقلة بآثار جائحة كوفيد 19 من جهة، وبتراجع عائدات الجبائية البترولية من جهة أخرى كما تبينه المعطيات التالية:

الشكل رقم 02: حصيلة الجبائية العمومية خلال الفترة 2010-2019الوحدة: مليار دينار



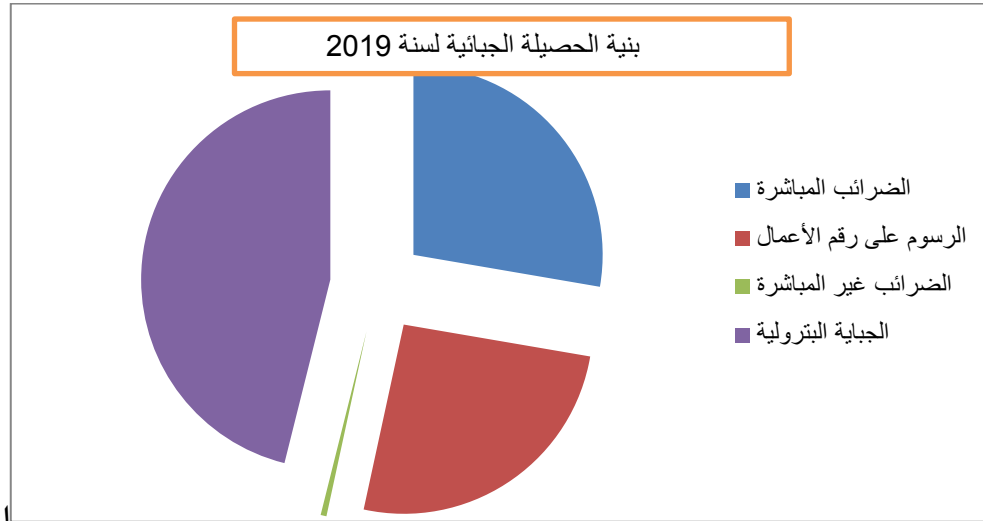
SOURCE: (la direction generale des impots, 2020, p. 55)

يظهر الشكل ازدواجية التمويل العمومي بين الجبائية العادية والجبائية البترولية، وجملة العلاقات المختلفة بينهما، فكلما انخفضت الجبائية البترولية استلزم الأمر اللجوء إلى زيادة الضغط الجبائي العادي، رغم

ما تعثره الجبائية العادية من نقائص، وعدم التحكم في الوعاء الجبائي واستخدام الوسائل التقليدية في التأسيس والتحصيل، فضلا على نقائص اهدار الانفاق العمومي بفعل آفة الفساد انطلاقا من تزايد ظاهرة الغش والتهرب الجبائيين. (Rund، 2021، صفحة 19).

إن مكونات تلك الإيرادات تدفع إلى ترشيد المنظومة الجبائية للترشيد، ضمن مسعى التحول الرقمي للاقتصاد الوطني، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تركيبة الإيرادات الجبائية لسنة 2019



SOURCE. (la direction generale des impots, 2020, p. 55)

وتؤكد تركيبة الإيرادات الجبائية لسنة 2019 الاختلال بين مكوناتها، فالنسبة الكبرى من حصيلة الضرائب المباشرة، والتي تعود للاقتطاع من المصدر، أي استهداف الفئة الهشة من ساكنة المجتمع الجزائري ممثلة بقطاع الوظيف العمومي، والمتحملة أيضا لارتفاع الأسعار بفعل آثار الرسوم على رقم الأعمال في جانب الاستهلاك والانفاق، إن هكذا وضعية تجعل من ترشيد علاقة التغذية العكسية للامتيازات الجبائية ومنظومة المؤسسات الناشئة، في إطار جهود رقمنة تهيئة الاقليم رافعة أساسية للإيرادات العامة بفعل الاحصاء الشامل للأنشطة والحضيرة الوطنية للسكن، مما يساهم في تحسين الإيرادات العامة، وفي تعظيم حصيلها كما هو ثابت من تجارب الدولية لأثر التحول الرقمي على المالية العامة. حيث حققت عدد البلدان التي انتهجت الرقمنة أرقاما قياسية في الرفع من الإيرادات العامة (من خلال الرقمنة تم مضاعفة الحصيلة الضريبية في الهند عن الحصيلة قبل التحول الرقمي)، لذلك فإنه يتوقع من برنامج العنونة والتحديد الجغرافي للأماكن (تنسيقا بين فواعل التنمية) ترشيد الانفاق العام والتسيير المحكم للجبائية المحلية، وإتاحة سهولة ومرونة لاتخاذ القرار الجبائي لمتابعة منح الامتيازات الجبائية عبر الاقليم الوطني، والتمكن من تأسيس بنك جبائي لخرائط وبيانات جرد للوعاء الجبائي الفعلي للساكنة، مما يعد حلا أساسيا في ترشيد والتحكم في التحويلات الاجتماعية التي تستحوذ على 9.8% من الناتج الوطني الخام، والتي تشكل انشغالا قائما ومستقبليا يتطلب توافقا مجتمعيا بين الجهاز التنفيذي والمجتمع المدني بكل مكوناته، من أجل المحافظة على العدالة الاجتماعية لكل الأطراف ذات العلاقة.

IV- الخاتمة :

توصلت الدراسة إلى فحص العلاقات التكاملية المتبادلة، والمتشابكة بين أثر الامتيازات الجبائية على منظومة المؤسسات الناشئة، وإلى أثر التغذية العكسية لمخرجات المؤسسات الناشئة على المرفق الجبائي في إطار التحول للاقتصاد الرقمي، والتي تستوجب الترشيح بالاحتكام إلى مبادئ الحكم الراشد في مسعى الانصاف الجبائي وتعزيز التوازن التنموي بين مكونات الاقليم الوطني.

1.IV. نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى اظهار النتائج التالية:

- حداثه الاطار التصوري الفكري والقانوني للمؤسسات الناشئة في البيئة الجزائرية؛
- غياب معايير حوكمة منح الامتيازات الجبائية في بيئة المال والأعمال الجزائرية؛
- ضعف مخرجات اقتصاد المعرفة ارتباطا بالخلل الهيكلي لمنظومة التعليم والتكوين على مختلف مستوياتها؛
- عدم التناسق والترابط بين متطلبات تمويل المرق العام، وبين الخدمات العمومية بالاستناد الى اختلال القدرات المالية العامة المثقلة بثنائية الجباية العادية، والجباية البترولية في ظل الازمات النفطية وأثار جائحة كورونا كوفيد 19.

2.IV. مقترحات البحث:

- يمثل ترشيح المنظومة الجبائية ومنظومة المؤسسات الناشئة بمختلف فواعلها لوحة قيادة حقيقية لمعالجة اشكال القصور والاختلال في مقومات اقتصاد المعرفة وفي مخرجات المؤسسات الناشئة وفي المحافظة على المال العام باعتباره ايرادات جبائية في المصدر والمصب؛
- ارساء قواعد للتواصل بين مختلف فواعل التنمية مدخل اساسي لتقليص الاختلالات الهيكلية للمنظومة المجتمعية وللنفجوة الرقمية؛
- وضع عقود الأداء بالأهداف لفواعل التنمية سبيل لتجويد العلاقة بين مكوناتها؛
- يوفر التحول الرقمي في الاقتصاد الوطني فرص لتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة اشكالية ظاهرة التسحل (متطلبات التنمية في الساحل للكثافة السكانية) والتصحح للإقليم الوطني (متطلبات التباعد المكاني)، في مقابل يفرض تحديات كبرى على الأمن المجتمعي في ظل الاستهلاك المفرط للمنتجات الرقمية والخضوع للتبعية للشركات التكنولوجية العالمية؛
- تعد الرقمنة رافعة فعلية لأداء المنظومة الجبائية في كشف وعاء الجباية الحقيقي وتعزيز قدرات المال العام ايرادا وتحصيلا وإنفاقا.

3.IV. آفاق البحث:

يمكن الاشارة الى مواضيع اساسية كأفاق بحثية لهذه الورقة منها:

- متطلبات منظومة الجباية الرقمية؛
- حوكمة الأطراف ذات العلاقة بالمنظومة الجبائية في إطار الرقمنة.

V- الإحالات والمراجع :

1. نجم عبود، ن. (2005). ادارة المعرفة. الاردن: الوراقة للطباعة والتوزيع
2. نجم عبود، ن. (2008). ادارة المعرفة. الاردن: الوراقة للطباعة والتوزيع.
3. ويكيبيديا، و. (2018). February 1). من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة Retrieved March 3, 2022, from https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9
4. خير الله، ج. (2009). (الابداع الاداري. مصر: مجموعة النيل العربية.
5. مقابلة، إ.، مقابلة، س & ملاعب، ع. (2021). (مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. (Vol. 153) الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
6. الجريدة الرسمية، أ. أ. (2020). September 21). مرسوم تنفيذي رقم 254-20 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها- Retrieved April 19, 2022, from <https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2020/A2020055.pdf?znjo=55>
7. الجريدة الرسمية، أ. أ. (2003). February 25). المرسوم التنفيذي رقم 03 - 78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشارئ المؤسسات Retrieved April 29, 2022, from <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2003/A2003013.pdf?znjo=13>
8. WIPO, W. (2021). (No. 14; pp. 1–206). Retrieved from مؤشر الابتكار العالمي website: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021.pdf, 2021, النسخة الرابعة عشر
9. ربيكا، ك. (2021). ضرائب التكنولوجيا. مجلة التمويل والتنمية. 57-54، 03،
10. المديرية العامة للضرائب، أ. أ. ل. (2022). (أهم التدابير الجبائية التي تهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي و ترقية الإستثمار والإنتاج - قانون المالية 2022 Retrieved from website: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/communiqués_arabe/communiqué_incitation_ar.pdf
11. الجريدة الرسمية، أ. أ. (2010). June 29). القانون رقم: 10/02 المؤرخ في: 2010/06/29 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم- Retrieved May 7, 2022, from <https://www.joradp.dz/FTP/JO-القليم-ARABE/2010/A2010061.pdf?znjo=61>
12. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أ. أ. ل. أ. و. أ. (2021). (إحصائيات طلبات براءات الاختراع للباحثين الجزائريين Retrieved from website: http://www.dgrsdt.dz/Pdf/Brevets/Brevet_2021_DGRSDT.pdf (No. 1; pp. 1–16).
13. الجريدة الرسمية، أ. أ. (2021). August 1). المرسوم التنفيذي رقم 303-21 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1442 الموافق أول غشت سنة 2021 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-150 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Retrieved May 7, 2022, from <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2021/A2021060.pdf>
14. الجريدة الرسمية، أ. أ. (2003). July 19). أمر رقم 05-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى سنة 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة- Retrieved May 7, 2022, from <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2003/A2003044.pdf?znjo=44>
15. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمراني، و. أ. و. أ. و. أ. (2019). (الندوة الدولية لدعم المؤسسات الناشئة-دعم المؤسسات الناشئة في مجالات المرفق العمومي المحلي Retrieved from website: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2019/A2019001.pdf?znjo=1> (No. 1; pp. 1–20).

website:

الداخلية

<https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/3353-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9.html>

16. Caves, R. (2000). Creative Industries: Contracts Between Art and Commerce. London: Harvard University Press
 17. YOHOU, D. H. (2020). Corruption, Tax reform and Fiscal space in Emerging and Developing Economies., Ferdi Document de Travail, 1(1), 1–20. <https://doi.org/https://ferdi.fr/dl/df-pVjKa6rmNy1QoJsx5Ahq8hNB/ferdi-p269-corruption-tax-reform-and-fiscal-space-in-emerging-and-developing.pdf>
 18. OCDE, O. (2021). À propos de fiscalité et délinquance, Centre de politique et d'administration fiscales (No. 1; pp. 1–20). Retrieved from OCDE website: <https://www.oecd.org/fr/ctp/delits/a-propos-de-fiscalite-et-delinquance.htm>
 19. Menchaoui, I. (2015). Identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de sociétés: une étude menée dans le contexte tunisien (أطروحة دكتوراة), Université de Franche-Comté). Retrieved from <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01164369>
 20. El Bouziani, A. (2018). Attractivité territoriale et secteur informel dans la région de l'oriental. Revue Marocaine d'Audit et de Développement REMA, 1(1), 1–409.
- OCDE, O. (1996). THE KNOWLEDGE-BASED ECONOMY (pp. 1–45). Retrieved from ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT website: <https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=OCDE/GD%2896%29102&docLanguage=En>